# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# وزارة العدل

## كلمة معالي وزير العدل، حافظ الأختام،

## السيّد عبد الرشيد طبّي

## بمناسبة افتتاح السنة القضائية

## 2024 - 2023

**يوم الاثنين 06 نوفمبر 2023**

**بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله**

- **السيّد رئيس الجمهورية، رئيس المجلس الأعلى للقضاء،**

- **السيّدات و السّادة الحضور الكريم، كلٌّ باسمه و صفته ومقامه.**

***** السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته *****

إنّهُ لمِنْ دواعي الفخرِ والاعتزاز، أنْ نلتقيَ اليوم في مراسمِ افتتاحِ السنة القضائيّة الجديدة، برعايةٍ سامية للسيّد رئيس الجمهورية، رئيس المجلس الأعلى للقضاء، وبحضورٍ وازن لكلِّ الضيوف الكرام الذين شرّفونا بحضُورهم في هذا التقليد القضائي السنوي الراسخ في عُرف المؤسسة القضائيّة.

وأغتنمُ هذه المناسبة، لأتقدّمَ إليكم، السيّد رئيس الجمهورية، بجزيلِ الشُّكرِ والامتنان، للرعايةِ التي تُولونها للسلطة القضائيّة، بِما يؤكّدُ إيمانكم الرّاسخ بهيبة القضاءِ ونُبْلِ رسالته في المجتمع.

إنّ منتسبي القضاء، يُثمّنون هذا الاهتمام والحرص المُستمر للرفع من شأنه وتعزيز مكانته بين مؤسسات الدولة وذلك بتوفيرِ أدواتِ ترقية العمل القضائي، لبَسطِ سيادةِ القانون، وضمانِ ممارسة الحريات وحماية الحقوق، قصد زرعِ الطمأنينة والسكينة والأمن في نفوس المواطنين، يقيناً منكم، **السيّد الرئيس**، بأنَّ أيَّ تنميةٍ أو ازدهار لأي مجتمع، مرهونٌ ببناءِ مؤسساتٍ قويـّة ذات مصداقيّة، وفي مُقدمتها مؤسّسة القضـاء.

إنّ الاحتفاءَ بافتتاح السنة القضائيّة، بالرمزيّةِ التي يُمثّلها لدى جميعِ مكوّناتِ الأُسرة القضائيّة، هو مناسبةٌ لاستعراضِ مساهمتهم المتواضعة في هذا البناء الذي تعملون على إنجازه، ويطمحون إلى التميّزِ في تحقيقِ عدالةٍ فعّالةٍ وناجعة.

- السيّد رئيس الجمهورية،
- الحضور الكريم.

لقد شكّل تعزيز استقلاليّةِ القضاء، حجرَ الزاوية لإصلاح العدالة في البرنامج الرئاسي. ومن هذا المنظور، عملت الحكومة مباشرة بعد تنصيب المجلس الأعلى للقضاء على تكريس استقلاليته الإداريّة لأداء مهامه الدستورية المتعلقة بتسييرِ المسار المهني للقضاة، مع تكييف تنظيم الإدارة المركزية في وزارة العدل، بما ينسجمُ مع هذه الاستقلالية المكرسة بالأحكام الدستورية والقانونية الجديدة.

وتجسيداً للالتزام الرئاسي المتعلق بأخلقة الحياة العامة ومحاربة الفساد وتطهير المحيط الاقتصادي، فقد واصلت الجهات القضائيّة خاصة القطب الوطني الاقتصادي والمالي، جهودها المرتبطة بهذا المسعى الجوهري، من خلال معالجة العديد من القضايا، وإصدار إنابات قضائية دولية جديدة في إطار استرداد العائدات، ومواصلة تنفيذ الأحكام القضائية النهائية.

علاوةً على ذلك، تواصَل تعزيزُ منظومتنا القانونيّة الوطنيّة وتكييف أحكامها مع الدستور، بهدف تنظيم مختلف مناحي الحياة، لاسيما ما تعلّق بتحقيقِ الأمن القانوني، وتعزيز حقوق وحريات الأفراد، بهدف تكريس الالتزامات الدولية لبلادنا في مجال حقوق الإنسان، وحماية بعض الفئات الهشّة، وحماية النسيج الاجتماعي، وتشجيع الاستثمار والتجارة.

وفي هذا السياق، نشيرُ إلى تعديلِ القانون المتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، والقانونُ الخاص بالوقاية من الاتجار بالبشر ومكافحته، باعتبارهما من أخطر صور الإجرام المنظّم العابر للأوطان، التي باتت تهدّدُ أمن واستقرار المجتمعات.

فضلاً على تعديل القانون المتعلق بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، للتكفّل ببعض النقائص المسجّلة في ميدان العمل القضائي، وتجنيد كلّ الطاقات والقدرات الوطنيّة وفقَ إستراتيجيّة متكاملة تجمعُ بين الوقاية، والعلاج، والعقاب، للحدّ من هذه الجريمة وما تعرفه من منحى خطير على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي هذا المقام، يجدُر بنا التنويه بالعمليات النوعيّة التي قامت بها مختلف المصالح الأمنيّة والعسكريّة، سواء في الداخل أو عبر الحدود الوطنيّة والنتائج التي حقّقتها في إطار مكافحة هذه الآفة الخطيرة وإفشال مخططات الجماعات الإجرامية، لنشر هذه السموم القاتلة ومواجهتها بكلّ حزم.

وستتدعمُ منظومتنا التشريعية قبل نهاية السنة بقانونٍ خاص لمكافحة التزوير واستعمال المزور، بغرضِ معالجة هذه الظاهرة السلبيّة التي تحوّلت إلى سلوك مجتمعي خطير والتصدي لها بالصرامة اللازمة.

علاوةً على القانون الخاص بحماية أراضي الدولة والمحافظة عليها، للحدّ من ظاهرة التعدي عليها وكبحِ فوضى العمران وترشيد استخدام هذه الأراضي وجعلها مصدراً للاستثمار ووسيلة فعّالة في دعم الدور التنموي للدولة.

وسيخضعُ قانون العقوبات للتعديل أيضا، بغرض تعزيز القدرات الوطنيّة لمحاربة الجريمة المنظّمة، لِمَا تُمثله من تهديدٍ حقيقي للأمن العام، لاسيما مع الأنماط والأشكال الجديدة المواكبة للتطورات التقنيّة واعتمادها على التكنولوجيا الحديثة.

وفي هذا السياق، تعكفُ مصالح الدولة على إعداد قانون خاص لمكافحة الجريمة الالكترونية، التي صارت من أبرز التحديات الأمنية التي تواجهها الدول والشعوب، وهنا يجدر التنويه بالعمل الذي يؤديه القطب الوطني لمكافحة الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال والهيئة الوطنية لمكافحة هذه الجرائم، بهدف التصدي لها بكل صرامة وحزم.

- السيد رئيس الجمهورية
- السيدات والسادة، الحضور الكريم،

لقد أحدثَ التعديلُ الدستوري نقلةً نوعيّة كبيرة في مجال الحقوق والحريات، مؤكّدا عزم الدولة على تعزيز الحماية الفعليّة لهذه الحقوق وضمان التوازن بين متطلبات الممارسة الحرة للحريات وما تستوجبه ضرورات الحفاظ على النظام العام.

إنّ وعيَ المجتمع الدولي بجهود الجزائر لتعزيز مبادئ وقيم حقوق الإنسان، ترجمهُ انتخابها كعضوٍ في مجلسِ حقوق الإنسان للفترة 2023-2025، فضلاً على المصادقة على التقرير الوطني الرابع الذي تمّ عرضه في جنيف أمام آليّة الاستعراض الدوري الشامل للمجلس خلال شهر نوفمبر 2022 .

وفي سياق التعاون مع الآليّات الدوليّة والهيئات الإقليمية ذات الصلة بحقوق الإنسان، تتشرّفُ بلادنا بداية من الغد وطيلة هذا الشهر، باحتضانِ أشغال الدورة (71) للمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، التي نتشرّف بحضور رئيستها وقضاتها معنا في مراسمِ هذه الجلسة الاحتفائية.

- السيّد رئيس الجمهورية،
- سيداتي، سادتي،

لقد عملت الحكومة على تدعيم قطاع العدالة بالعنصر البشري المؤهّل، بهدف تعزيز تأطير الجهات القضائية، بتوظيف (1500) طالب قاضٍ على مدار الثلاث سنوات القادمة بالشروط الصارمة الجديدة التي صادقتم عليها و توظيف (3000) موظف خلال سنتي 2022-2023، قصد ترقيّة الأداء الوظيفي للقضاء، بما يضمنُ تكريس عدالة نوعيّة لكسب معركة المصداقية والانخراط في مساعيكم الرامية إلى تهذيب عمل مؤسسات الدولة.

وضمن نفس السياق، تمّ إيلاء العناية للتكوين التخصصي للقضاة والموظفين، لاسيما في مواضيع مكافحة الإرهاب والجرائم السيبرانيّة والجرائم البيئيّة والاقتصاديّة وحقوق الإنسان والمنازعات التجاريّة، والقضاء الإداري، خاصةً بعد استحداث المحاكم الإدارية للاستئناف والمحاكم التجارية المتخصصة.

إن قطاع العدالة وتماشيا مع توجيهاتكم الساميّة للحكومة، يولي أهمية بالغة لتعميم العصرنة، وذلك بتطوير الأنظمة الآلية التي تُعنى بتسيير النشاط القضائي وتكييفها مع التطورات التكنولوجية الجديدة، بالاعتماد على الكفاءات الوطنية المتخصصة.

وفي هذا الإطار، تمّ تفعيل الأرضيّة الرقمية على مستوى المجالس القضائية بهدف التحوّل نحو التقاضي الالكتروني، إلى جانبِ إطلاق خدمة الشباك الإلكتروني الوطني في الجهات القضائية العادية والإدارية، والتي تسمح للمتقاضين ودفاعهم بالاطلاع على مآل القضايا وحصولهم على الأحكام والقرارات القضائية من أي جهة قضائية عبر الوطن.

- السيّد الرئيس،
- السيدات والسادة الأفاضل،

لقد واصلت الجهات القضائية خلال السنة المنقضية متابعة الورشات التي فُتحت منذ سنتين قصد التكفل بانشغالات المواطنين، لاسيما تصفية المحجوزات والمركبات المتراكمة في المحاشر وتطهير الكفالات والأوامر القضائية العالقة منذ سنوات، وتنظيم الأرشيف القضائي، والرفع من مستوى التحصيل، فضلا على توسيع العمل بنظام الجلسات المتنقلة في الجنوب لتسهيل لجوء المواطن للقضاء.

وتنفيذا لتوجيهاتكم خلال مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 11 جوان 2023، يتم حاليا إثراء قانون الإجراءات المدنية والإدارية، بهدف إضفاء المرونة على الإجراءات وتبسيطها، لتقليص مدة المنازعات القضائية والتخفيف من أعباء التقاضي على المواطن، وترشيد استخدام الطعن بالنقض أمام المحكمة العليا.

وعلى صعيد آخر وقصد تحسين الخدمة العمومية سيتم خلال هذه السنة استلام منشأت قضائية جديدة ومرافق إصلاحية بمؤسسات البيئة المفتوحة وورشات خارجية ومحيطات فلاحية بهدف إدماج النزلاء ، مع ترقية آليات إعادة التربية وإدخال المرونة في الإجراءات الخاصة بالاستفادة من أنظمة إعادة الإدماج وتوحيد المجهودات مع مختلف قطاعات الدولة وهيئات المجتمع المدني.

إنّ الجهود المشتركة في هذا المجال، أدّت إلى تزايد عدد المسجلين في مختلف أطوار التعليم العام والتكوين بمختلف تخصصاته، بحيث تُوجت السنة الدراسية 2023/2022 بنجاح 1257 نزيل في شهادة التعليم المتوسط و 2263 نزيل في شهادة البكالوريا و حصول أكثر من 40.000 نزيل على شهادات التكوين في مختلف الفروع التي يتطلبها سوق الشغل.

في الأخير وبهذه المناسبة، أدعو كل منتسبي القضاء إلى الانخراط في هذه الحركيّة لتجسيد الإصلاحات التي التزم بها السيّد رئيس الجمهورية أمام الشعب.

ومن هذا المقام، أُحيّي ضمائر السيّدات والسادة القضاة وكلّ فواعل القطاع، الذين يحفظون للقضاء، في كلِّ الظروف، هيبته وكرامته، ويساهمون دوماً في تكريس عدالة ذات نوعيّة، تُصان بها الحقوق وتُحفظ بها الحريات.

أجدّد لكم شكري، السيّد الرئيس، على رعايتكم السّامية لهذه الجلسة، وأتمنى لكم باسم أعضاء الأسرة القضائية أن يسدّدَ الله خطاكم لخدمة هذا الوطن.

**شكراً للجمع الكريم على هذا التشريف.**

**و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته.**